منه بالقسمة متشابهة بالاسم والحد كان قبول القسمة لذاته كالمقدار او لغيره
كالجسم البسيط فانه يقبلها بواسطة المقدار واما واحد بالاجتماع ان كانت
اقسامه الحاصلة منه بالانقسام مختلفة كالبدن المنقسم الى الاعضا
المختلفة ويسمى ايضا واحدا بالتركيب وواحد بالارتباط واما نفسيتها
وسلبيتها فنقول مذهب المحققين انها سلبية وعليه مشى الناظم
في نظمها في سلك هذا القسم وذهب القاضي وامام الحرمين كما نقل عنهما
الى انها نفسية قال السعد الدين ومراد القوم بالصفة النفسية
صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زايد عليها
ككون الجوهر جوهرا وذاتا وشيا وموجودا وتقابلها المعنوية وهي
صفة ثبوتية دالة على معنى زايد على الذات ككون الجوهر حادثا
ومتحيزا وقابلا للاعراض ومن لوازم الاشتراك في الصفات النفسية
امران احدهما الاشتراك فيما يجب ويمتنع وثانيهما ان يسد كل منهما مسد
الاخر وينوب الاخر منابه وله تتمة ثانى فتربيا عنه تعرض
لمتنصبه وثاني الامرين ان تعرف ان العلية والمعلولية من لواحق
الوجود والماهية وهما من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في
الاعيان والالزم التسلسل على ما لا يخفى بل هما من المعقولات الثانية
وبينهما تقابل التضايف اذ العلة لا تكون علة الا بالنسبة الى المعلول
وبالعكس فلا يجتمعان في شي واحد الا باعتبارين كالعلة المتوسطة
التي هي علة لمعلولها معلولة لعلتها واعلم ان العلة عند الاطلاق
لا تنصرف الا الى الفاعل وهو ما يصدر عنه الشي بالاستقلال
او بانضمام الغير اليه وقد تطلق على ما يحتاج اليه الشي والمعلول
على ما يحتاج الى الشي وهي بهذا المعنى اما داخلة فيه او خارجة
عنه فان كانت داخلة فوجوب الشي معها اما بالفعل وهي العلة
الصورية واما بالقوة وهي العلة المادية وان كانت خارجة
خارجة عن الشي فاما ان يكون الشي بها وهي العلة الفاعلية
او لاجلها وهي العلة الغائية وتسمى الاوليان بعلة الماهية
لان الشي يفتقر اليهما في ماهيته كما في وجوده ولذا لا يعقل الا بهما
او بما ينتزع عنهما كالجنس والفصل والاخريان بعلة الوجود
لان الشي يفتقر اليهما في وجوده فقط ولذا يعقل بدونهما فان قلت
فما وجه الحصر قلت الاستقراء الا انه لا دليل على انحصار الخارج
فيما به الشي وما لاجله سواه فان قلت فبقية اجزا الشي تدخل
فيما ذا قلت في المادية والصورية فمرادهم الصورية والمادية
وما نسب اليهما من الاجزا لصدق تعريفهما عليها فان قلت

فالالات

٩٨

فالالات والشروط تندرج فيما اذا قلت في الفاعلية والغائية اذ هي راجعة
الى ما به الشي ثم اعلم ان جميع ما يتوقف عليه الشي ويحتاج اليه بحيث لا يبقى
هناك امر اخر يسمى علة تامة وبعضه يسمى علة ناقصة وان المعلول
الواحد بالشخص لا يكون معلولا لعلتين تستقل كل منهما بايجاده خلافا
لبعض المعتزلة وان الواحد من جميع الوجوه لا يلزم ان يكون معلوله
واحدا بل قد يكون كثيرا خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى ان الواحد
المحض من غير تعدد شروط والات واختلاف جهات واعتبارات لا يكون
علة الا لمعلول واحد فاما امتناع اجتماع العلتين المستقلتين
على معلول واحد فلوجهين احدهما انه يلزم احتياجه الى كل من
العلتين لكونهما علة واستغناؤه عن كل منهما لكون الاخرى مستقلة
بالعلية وثانيهما ان توقف على كل منهما لم يكن شي منهما علة مستقلة
بل جزء علة لان معنى استقلال العلة ان لا يفتقر في التاثير الى شي
اخر وان توقف على احداهما فقط كانت هي العلة دون الاخرى
وان لم يتوقف على شي منهما لم يكن شي منهما علة وهذا بخلاف الواحد
بالنوع فانه لا يمتنع اجتماع العلتين عليه بمعنى ان يقع بعض افراده
بهذه وبعضها بتلك فيكون المحتاج اليه كل منهما امرا مغايرا للمحتاج
الى الاخرى وجيبية لا يلزم احتياج شي الى شي واستغناؤه عنه
بعينه ولا يلزم من احتياج النوع الى كل من العلتين عدم استقلالهما
بالعلية للفرد وذلك كجزئيات الحرارة التي يقع بعضها بهذه النار
وبعضها بتلك فنوع الحرارة يكون معلولا لهذه النيران وقد
يمثل بنوع الحرارة الواقع بعض جزئياته بالنار وبعضها بالشمس
وبعضها بالحركة ونوقش في كون هذه الحرارات من نوع واحد
ودفع بان المراد بالنوع ما هو اعم من الحقيقي قال السعد وهاهنا
بحث وهو ان الواحد بعينه وان كان من حيث وقوعه بالعلة
المعينة محتاجا اليها لكن هل يصح استناده الى علة بعينها بان
يقع بكل منهما على سبيل البدل بان يكون الواقع بهذه هو بعينه الواقع
بتلك مثلا حركة هذا الحجر في مسافة بعينها في زمان معين اذا
وقعت بتحريك زيد فلو فرضناها واقعة بتحريك عمرو فهل تكون
هي بعينها فيه تردد مبناه على ان اتحاد الفاعل هل له مدخل في
تشخص المعلول وهذا غير ما تقرر من انه لا مدخل في تشخص الحركة
لوحدة الفاعل حيث تقع الحركة المعينة بعضها بتحريك زيد وبعضها
بتحريك عمرو وانما الكلام في انا لو فرضناها في ذلك الزمان في تلك
المسافة واقعة بتحريك بكر وخالد بدل زيد وعمرو فهل تكون